Distr.: General
26 February 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي

المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

الدورة الثامنة

جنيف، 12-14 أيار/مايو 2025

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

موجز رئيس الاجتماع الخامس للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي[1]

موجز

تتضمن هذه الوثيقة، التي أعدها رئيس الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، بياناً موجزاً للمناقشات التي جرت خلال الاجتماع الخامس للفريق العامل، المعقود في قصر الأمم بجنيف يومي 11 و12 كانون الأول/ديسمبر 2024.

وناقش الفريق العامل التقدم المحرز فيما تضطلع به المنظمات الدولية المعنية من عمل في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وقياس قيمة التجارة الإلكترونية، وعمليات قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي غير القائمة على الدراسات الاستقصائية، وما يتصل بذلك من أنشطة بناء القدرات. واستناداً إلى المناقشات، يقترح هذا الموجز المقدم من الرئيس مواضيع يمكن بحثها في الاجتماعات المقبلة للفريق العامل، لكي ينظر فيها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ويتخذ قراراً بشأنها في دورته الثامنة.

(1) توجز هذه الوثيقة المناقشات التي جرت خلال الاجتماع الخامس للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وهي لا تعكس بالضرورة آراء أمانة الأونكتاد أو مسؤوليه أو الدول الأعضاء فيه. ولا يعني ذكر أي شركة أو عملية مرخصة إقراراً من جانب الأمم المتحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- الافتتاح

1- عُقد الاجتماع الخامس للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (الفريق العامل) في جنيف يومي 11 و12 كانون الأول/ديسمبر 2024. ويتضمن المرفق الأول لهذا الموجز قائمة بالحضور، ويعرض المرفق الثاني قائمة بالموارد المعرفية التي جرى تقاسمها أثناء الاجتماع.

2- وفي الجلسة العامة الافتتاحية، انتخب الفريق العامل نائب مدير شعبة الإحصاءات المتعلقة بشركات الأعمال في إدارة الإحصاءات في سنغافورة رئيساً له[2]. وانتُخب نائب المفوض العام لإدارة الضرائب في جامايكا نائباً للرئيس ومقرراً[3].

3- وبعد انتخاب أعضاء المكتب، أعلم الرئيس الفريق العامل بأن نتائج الاجتماع ستبلغ إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في دورته الثامنة التي ستُعقد في أيار/مايو 2025، وذلك في شكل موجز يعدّه الرئيس ويُستكمل بعد الاجتماع الخامس للفريق العامل.

4- وأقر الفريق العامل جدول الأعمال التالي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- التقدم المحرز فيما تضطلع به المنظمات الدولية المعنية من عمل في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

4- قياس قيمة التجارة الإلكترونية.

5- عمليات قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي غير القائمة على الدراسات الاستقصائية.

6- بناء القدرات لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

7- مواضيع يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل مستقبلاً.

8- اعتماد موجز الرئاسة.

5- وأشارت مديرة دائرة الإحصاءات في الأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، إلى أن الاقتصاد الرقمي لا يمكن تمييزه بسهولة في الإحصاءات الاقتصادية الحالية، ومن ثم يصعب تحديد ما ينطوي عليه من فوائد وتكاليف بالنسبة إلى البلدان النامية. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2024، ورد ذكر البيانات والإحصاءات ما يقرب من 90 مرة، مما يؤكد دورها الحاسم. وقد التزمت الدول بتسخير التكنولوجيا والبيانات من أجل استباق المخاطر واغتنام الفرص وإدارة حالة عدم اليقين، وأشارت إلى أن القدرات والمعايير الخاصة بالنظم والشبكات والبيانات الرقمية ضرورية لتيسير التجارة. وأكدت المديرة الأهمية البالغة التي تتسم بها البيانات العالية الجودة والمتسقة والقابلة للمقارنة دولياً في تعقب التقدم المحرز وتحديد التدخلات وتسريع التنمية المستدامة، وسلطت الضوء على التعاهد الرقمي العالمي في هذا الصدد. وأفادت بأن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة ستُدعى لإقرار مشروع تحديث نظام الحسابات القومية في عام 2025، وهو ما سيوفر إرشادات لالتقاط عناصر الاقتصاد

(2) السيد سي يوان تان.

(3) السيد هانك ويليامز.

الرقمي، ويتيح أدوات مثل جداول العرض والاستخدام من أجل وضع سياسات مستنيرة بشأن رفاه المستهلك والفجوات الرقمية والعوامل المساعدة على المشاركة في التجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي والتغلب على العقبات التي تحول دون ذلك. وتحتل البيانات والتحول الرقمي مكانة بارزة في جدول الأعمال العالمي أكثر من أي وقت مضى، ومع ذلك لا يزال قياس الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية يمثل تحدياً في حين يبلغ الطلب على التدريب والمساعدة التقنية في هذا المجال مستويات مرتفعة. ويسعى الأونكتاد لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المحدودة من خلال التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في النهوض بالعمل في هذا الصدد، مع الحرص في الوقت نفسه على اتباع نُهج متماسكة والاعتماد على أرقام موثوق بها وتقديم دعم فعال للبلدان المعنية. وما فتئ الأونكتاد يركز بشكل متزايد على استخدام الإحصاءات لصنع السياسات القائمة على الأدلة باستخدام أدوات مثل المنصة الجديدة لتحليل البيانات التي تعرض النتائج الرئيسية من أحدث إحصاءات الأونكتاد، إلى جانب تحليلات وبيانات مصورة موجزة، على سبيل المثال فيما يتعلق بالعمليات التجارية التي يمكن إنجازها رقمياً. وأخيراً، أشارت المديرة إلى أهمية عمل الفريق العامل في معالجة نقص البيانات، الذي يعيق تحليل السياسات والبحوث المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، لا سيما في البلدان النامية؛ وفي النهوض بتطوير المنهجيات، وتبادل الخبرات، والتركيز على جهود بناء القدرات لمختلف أصحاب المصلحة.

ثانياً- البند 3
التقدم المحرز فيما تضطلع به المنظمات الدولية المعنية من عمل في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

6- في إطار هذا البند الدائم، استعرض الفريق العامل التقدم المحرز فيما تضطلع به المنظمات الدولية من أعمال ذات صلة. ولخصت أمانة الأونكتاد آخر الأعمال المتعلقة بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، ولاحظت أن الإحصاءات الرسمية المتاحة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الشركات في البلدان النامية قليلة، على الرغم من اهتمام المكاتب الإحصائية الوطنية والجهود التي تبذلها المنظمات الدولية منذ فترة طويلة. وتُشجَّع الدول الأعضاء على التفاعل الإيجابي مع عملية جمع البيانات التي يجريها الأونكتاد في عام 2025، وعلى التعاون مع الأمانة إذا كانت هناك حاجة لبناء القدرات. ولا يهدف العمل الجاري في مجال تطوير قياس قيمة التجارة الإلكترونية إلى زيادة توافر هذه البيانات فحسب، بل يرمي أيضاً إلى تحقيق القابلية لمقارنتها الدولية. وفي عام 2025، يعتزم الأونكتاد إجراء استعراض لجودة قاعدة بيانات الإحصاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديث المؤشرات الأساسية، ومواصلة تجميع الإحصاءات المتعلقة بقيمة التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية، والاستمرار في تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية، رهناً بالموارد المتاحة.

7- وقدمت ممثلة عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي إحاطة للاجتماع حول آخر استقصاء أجراه الاتحاد الأوروبي عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في المؤسسات، وقدمت عرضاً مفصلاً عن عملية تصميم الاستقصاء السنوي في المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وهي عملية كُيِّفت وفقاً للتعليقات الواردة خلال السنوات السابقة، وبالاستناد إلى الاحتياجات المتطورة في مجال السياسة العامة والتطورات التكنولوجية. ويقتصر الاستبيان النموذجي للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي على 73 من المتغيرات الإلزامية، لتخفيف أعباء الجواب عن الأسئلة الواردة في الاستبيان، ويغطي الأنشطة الاقتصادية؛ وتتضمن الموضوعات الراهنة المشمولة استخدامَ خدمات الحوسبة السحابية من قبل الشركات، واستخدام البيانات والتحليلات والذكاء الاصطناعي. وموضوع التجارة الإلكترونية مشمول في إطار وحدة طوعية، وقد جُمعت بيانات كافية تسمح بنشر أرقام عن القيمة النقدية لمبيعات

التجارة الإلكترونية في إطار مؤشـــرات مختارة. ولم تدرج جميع البلدان هذه الأســـئلة في الدراســـات الاستقصـائية الوطنية، ومن المهم أن يقترح المكتب الإحصـائي للاتحاد الأوروبي أسئلة نموذجية من أجل الأخذ بنهج منسق ولكي تكون البيانات قابلة للمقارنة. وتطرح التقنيات المتطورة تحديات أمام القياس، على سبيل المثال فيما يتعلق بالاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي التوليدي. وطُرح سؤال نموذجي يهدف إلى قياس نوع تكنولوجيا الذكاء الاصـــطناعي التي تســـتخدمها الشـــركات. بالإضـــافة إلى ذلك، لا يغطي الاســـتقصـــاء القطاع المالي وقطاع التعدين، على الرغم من أن القطاع الأول يمثل مزوداً مهماً للخدمات الرقمية. وأخيراً، أشارت ممثلة المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي إلى أن البيانات الوصفية والاستبيانات النموذجية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمنهجية متاحة على الموقع الإلكتروني للمكتب، ويمكن أن تكون بمثابة مراجع للمكاتب الإحصائية الوطنية.

8- وقدم ممثل عن منظمة العمل الدولية تفاصـــيل عن التقدم المحرز مؤخراً في قياس العمل والتوظيف في المنصات الرقمية، مفيداً بأن الإحصاءات الرسمية لا تحتوي على بيانات في هذا الشأن وأن هذه البيانات يمكن أن تشـكل أداة مهمة تُكمل إحصـاءات الاقتصـاد الرقمي. وأشـار إلى أن العمل في المنصـات الرقمية يتزايد في البلدان المتقدمة والنامية على حد سـواء، وأنه ما زال يتعذر الآن معرفة مدى انتشـار العمل في المنصـات الرقمية، أو تحديد خصـائص العاملين في المنصـات الرقمية وظروف العمل وآثاره على سوق العمل المحلية. وقد حاول نحو 40 دولة، معظمها في آسيا الوسطى وأوروبا، قياس حجم التوظيف في المنصـات الرقمية، مستخدمةً منهجيات مختلفة. وبالإضـافة إلى ذلك، أعربت 70 دولة أخرى على الأقل في مناطق مختلفة عن اهتمامها بقياس التوظيف في المنصـات الرقمية وأبدت رغبتها في تلقي توجيهات فيما يتعلق بمنهجية القياس. وقدمت منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي والمكتب الإحصـائي للاتحاد الأوروبي في *دليل قياس العمل والتوظيف في المنصـات الرقمية* (*Handbook on Measuring Digital Platform Work and Employment*)، الصـــادر في عام 2023، إطاراً مفاهيمياً كخطوة أولى. وأكد ممثل منظمة العمل الدولية الحاجة إلى وضـــع تعريف إحصـــائي للتوظيف في المنصـــات الرقمية، ومؤشـرات على ذلك، وصـــياغة توصـــيات فيما يتعلق بجمع البيانات، كما أكد الحاجة إلى وضـــع المزيد من المبادئ التوجيهية بخصـــوص المنهجية المعتمدة. وأخيراً، أشـار إلى أن المؤتمر الدولي لخبراء إحصـاءات العمل قد طلب من منظمة العمل الدولية في عام 2023 وضـــع معايير إحصـــائية في هذا المجال، بهدف اعتمادها في المؤتمر المقبل في عام 2028، وإلى أن منظمة العمل الدولية شـكلت فريق عمل كُلِّف بجملة مهام من بينها توضـيح كيفية ارتباط مفهوميْ العمل والتوظيف في المنصـات الرقمية بمجالي التجارة الإلكترونية والاقتصـاد الرقمي. وقد ناقش فريق العمل، في اجتماعه الأول في تشـرين الثاني/نوفمبر 2024، حدود الأنشـطة الاقتصـادية التي ينبغي إدراجها ضـمن الأنشـطة المشـمولة بالتوظيف في المنصـات الرقمية. وسـيُعقد اجتماعه القادم حضـورياً في سـنغافورة في عام 2025.

9- وقدمت ممثلة عن الاتحاد الدولي للاتصـــالات معلومات محدثة بالنيابة عن الشـــراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات لأغراض التنمية، والتي نظمت فعاليات متعددة في عام 2024 احتفالاً بالذكرى السـنوية العشـرين لتأسـيسـها، إذ قدمت تقريراً عن التقدم المحرز في إحصـاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات إلى اللجنة الإحصـائية للأمم المتحدة، وكذلك خلال الحدث الرفيع المسـتوى للقمة العـالميـة لمجتمع المعلومـات + 20، والنـدوة العـالميـة المعنيـة بمؤشـــرات الاتصـــالات الســـلكيـة واللاسـلكية/تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات، وحلقة العمل السـنوية بشـأن منهجية إحصـاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات التي ينظمها المركز الإقليمي لدراسـات تنمية مجتمع المعلومات في البرازيل. وقد نجحت الشراكة على مدى السنوات العشرين الماضية في رفع مستوى الوعي بأهمية إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صنع السياسات، وفي تثبيت المؤشرات الأساسية التي تقرها اللجنة الإحصائية

للأمم المتحدة، ووضع أدلة في هذا الصدد، وبناء القدرات من خلال حلقات العمل والدورات التدريبية، وإتاحة الموارد المعرفية وتوفير فرص منتظمة لتبادل الخبرات وبناء شبكات من أصحاب المصلحة في مجال الإحصاءات من خلال مختلف مجموعات الخبراء والأفرقة العاملة. وفي الآونة الأخيرة، اقترحت الشراكة قائمة مواضيعية بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستكمال إطار رصد أهداف التنمية المستدامة، وقدمت مساهمات بشأن أهمية إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمشاورات بشأن التعاهد الرقمي العالمي. بيد أن عملية تقييم أجرتها الشراكة في عام 2024 بيّنت أن العديد من التحديات ما زالت تعترض قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فعلى سبيل المثال، لا يزال مستوى توافر البيانات عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منخفضاً في البلدان النامية على الرغم من ارتفاع الطلب، ويرجع ذلك أساساً إلى محدودية التمويل المخصص لجمع بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بانتظام، إما كجزء من استقصاءات مخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو في إطار وحدات تتضمنها الاستقصاءات القائمة. وكان الاتحاد الدولي للاتصالات قد جمع بيانات عن مؤشرات التجارة الإلكترونية في دراسات استقصائية للأسر المعيشية منذ عام 2020، ولكن لم يقدم سوى نحو 40 بلداً معلومات عن الأنشطة التي يُضطلع بها باستخدام الإنترنت، والحواجز التي تحول دون استخدام التجارة الإلكترونية، والعوائق التي تحول دون استخدام الإنترنت، وقنوات الدفع في إطار التجارة الإلكترونية، وطرق التسليم. وأخيراً، أشارت ممثلة الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن أنشطة بناء القدرات والتدريب على إنتاج مثل هذه الإحصاءات مستمرة وإلى ضرورة أن توفر البلدان بناء القدرات من أجل تعويض ندرة البيانات القائمة على الاستقصاءات بمصادر بيانات مبتكرة. فعلى سبيل المثال، يعمل الاتحاد الدولي للاتصالات مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة على استخدام بيانات الهاتف المحمول للتعويض عن نقص البيانات المتعلقة باستخدام الإنترنت. وتهدف الشراكة إلى إشراك شركاء جدد لتغطية مجالات جديدة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الصحة.

10- وقدم ممثل عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عرضاً مفصلاً عن العمل المنجز في الفترة الأخيرة بشأن قياس التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية، بما في ذلك نشر *تقرير توقعات الاقتصاد الرقمي*. وفي عام 2024، ناقشت فرقة العمل المعنية بالاقتصاد والقياس والتحليل الرقمي مسألةَ قياس الذكاء الاصطناعي والصحة الرقمية والرفاه في البيئات الرقمية والتقديرات التجريبية للتجارة الرقمية، من بين أمور أخرى. وتعكف المنظمة أيضاً على مراجعة خريطة الطريق التي وضعتها لقياس التحول الرقمي وإطار السياسات المتكامل التابع لها. وأخيراً، أشار ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن المنظمة تهدف إلى استكمال صورة التجارة الرقمية بالاعتماد على تقديرات تجريبية تغطي 80 في المائة من الاقتصاد العالمي. ومن المقرر أن تصدر النتائج في عام 2025، وتجمع بين بيانات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالعمليات التجارية المنجزة رقمياً، وبيانات الأونكتاد بشأن العمليات التجارية المطلوبة رقمياً، وتقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التجارة المطلوبة والمنجزة رقمياً باستخدام بيانات من قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة، على ألا تُعتبر هذه النتائج إحصاءات رسمية بل منتجاً بحثياً يهدف إلى إثراء المناقشات المتعلقة بالسياسات.

11- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، رحب بعض الخبراء بالجهود المبذولة لقياس التوظيف في المنصات الرقمية، حيث إن دور الوساطة الذي تؤديه المنصات أخذ يشكل على نحو متزايد الاتجاهات المتعلقة بالاقتصاد والتوظيف والتجارة، وكذلك الطلب على المهارات الجديدة. وبخصوص استفسار أحد المندوبين عن استخدام مصادر البيانات المبتكرة فيما يتعلق بالتوظيف الرقمي، أشار أحد المتحاورين إلى أن مصادر البيانات غير القائمة على الدراسات الاستقصائية يمكن أن تكمل المعلومات التي تُجمع من خلال استقصاءات القوى العاملة، ولكنها لا تكون مفيدة إلا في البلد الواحد ولا يمكن اعتمادها للمقارنة

الدولية. فعلى سبيل المثال، قد لا تتمكن جميع البلدان من الوصول إلى البيانات الضخمة للمنصات الرقمية. وذكر متحاور آخر أن الدراسات الاستقصائية لا تزال مهمة في إنتاج المعلومات المرجعية، ومع ذلك تبقى البيانات الضخمة للهاتف المحمول مفيدة في توفير معلومات تكميلية وفي الوقت المناسب، ويمكن أن يناقش الفريق العامل كيفية استخدام البيانات الضخمة من قبل المكاتب الإحصائية الوطنية. وفيما يتعلق باستفسار من عدد من الخبراء عن كيفية ضمان الحصول على ردود جيدة بشأن قيمة التجارة الإلكترونية، أشار أحد المتحاورين إلى أنه يصعب التحقق من أن الأفراد داخل المؤسسات الذين لديهم معرفة بالتجارة الإلكترونية هم الذين يجيبون على الاستبيانات؛ زد على ذلك أن بعض البلدان غير راغبة في نشر البيانات بسبب الشكوك حول جودة الردود الواردة من الشركات. ومع ذلك، نجح المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، في إصدار بيانات عن قيمة التجارة الإلكترونية تخص نحو 20 بلداً، على الرغم من التحديات التي تعترض إنجاز الاستقصاءات والتي يتعلق أحدها بالصعوبة التي تجدها العديد من البلدان في شرح المفاهيم والتقنيات المعقدة للمجيبين على الاستبيان، مما يؤثر على جودة الردود. وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين حول إدراج القطاع المالي، أفاد المتحاور بأنه يمكن تغطية القطاع على أساس طوعي مشيراً إلى أن النتائج لم تصدر بعدُ. ولاحظت أمانة الأونكتاد أن *دليل قياس التجارة الرقمية* يتناول الخدمات المالية على الرغم من محدودية البيانات المتاحة، وأنه من الممكن أيضاً استخراج معلومات تتعلق بالقطاع المالي باستخدام إطار جداول العرض والاستخدام الرقمي. وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين حول المنهجية المتبعة في التجارة في القيمة المضافة لقياس التجارة المنجزة والمطلوبة رقمياً، ذكر أحد المتحاورين أن خيارات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالمنهجية ستصدر في عام 2025. وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين بشأن مراعاة أجزاء أخرى من التجارة الإلكترونية عبر الحدود، مثل الشحنات الصغيرة أو المعاملات بالعملات المشفرة، وعما إذا كان بإمكان الفريق العامل أن يساعد مستقبلاً في التمييز بين معاملات التجارة الإلكترونية والبيانات التي تُجمع من الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية والمنصات الرقمية ومقدمي الخدمات اللوجستية، أشارت أمانة الأونكتاد إلى أنه حتى لو أمكن الاستفادة من بيانات القطاع الخاص، فقد لا تكون هذه البيانات قابلة للمقارنة بين البلدان، وفي هذا الصدد تهدف فرقة العمل المعنية بقياس التجارة الإلكترونية إلى اقتراح مبادئ توجيهية إحصائية فيما يتعلق بالقابلية للمقارنة الدولية؛ وأفادت الأمانة بأن الجمع بين مصادر البيانات الجديدة والدراسات الاستقصائية، اللازمة للحصول على معلومات مرجعية، يطرح تحدياً أكبر ويمكن أن يشكل بالنسبة إلى الفريق العامل بنداً للمناقشة في المستقبل. وتحتاج الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية إلى التحقق من أن المؤشرات الأساسية التي تُنتَج من خلال الدراسات الاستقصائية ذات صلة ومن أن أنشطة بناء القدرات مستمرة. وأفادت الأمانة بأن الاتحاد الدولي للاتصالات والأونكتاد على استعداد للتعاون في هذا السياق، على سبيل المثال من خلال المشاركة في الدورات التدريبية وحلقات العمل الخاصة بكل كيان. وأخيراً، وفيما يتعلق بإحصاءات النفايات الإلكترونية التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أشارت أمانة الأونكتاد إلى أن *تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2024: تشكيل مستقبل رقمي مستدام بيئياً وشامل للجميع* يركز على العلاقة بين الرقمنة والاستدامة البيئية ويتناول مجالاً محدداً ضمن فئة النفايات الإلكترونية الواسعة النطاق، يشار إليه بالنفايات المرتبطة بالرقمنة.

ثالثاً- البند 4
قياس قيمة التجارة الإلكترونية

12- استعرض الفريق العامل، في هذه الدورة، التقدم المحرز في مجال قياس قيمة التجارة الإلكترونية. وقدم ممثل عن أمانة الأونكتاد لمحة عامة عن عمل فرقة العمل المعنية بقياس التجارة الإلكترونية في عام 2024، التي تولت سنغافورة رئاستها، بمشاركة 23 دولة عضواً وست منظمات دولية. وعقدت فرقة العمل اجتماعات فصلية، وأُطلقت منصة إلكترونية للنقاش عبر الإنترنت في آب/أغسطس 2024؛ ودارت مناقشات حول المواضيع الخمسة التالية: احتياجات المستخدمين؛ ونطاق التجارة الإلكترونية؛ ونطاق تغطية إحصاءات التجارة الإلكترونية؛ ومصادر البيانات وجمعها؛ والتحليل والنشر. وبعد كل مناقشة محددة الهدف، صاغت الأمانة مشاريع مبادئ توجيهية وتوصيات، وأتاحتها على المنصة الإلكترونية للتعليق عليها. وفي عام 2024، استُكملت صياغة المشاريع الأولية لأربعة أقسام من المبادئ التوجيهية (المقدمة؛ والقياس والبيانات؛ ونطاق تغطية الإحصاءات المتعلقة بقيمة التجارة الإلكترونية للأعمال التجارية؛ وتقييم معاملات التجارة الإلكترونية)، ونوقش موضوعان آخران (نطاق التجارة الإلكترونية وجمع البيانات). وفي عام 2025، ستواصل فرقة العمل عقد اجتماعات فصلية، وقد تُعقد اجتماعاتها حضورياً في حال توفير الدعم المالي اللازم. وتعتزم تقديم مشروع كامل إلى الفريق العامل قبل اجتماعه السادس في نهاية عام 2025[(4)].

13- وقدم ممثل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي شرحاً مفصلاً لمحتوى حلقة عمل عُقدت بالاشتراك مع الأونكتاد في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 حول مكامن القوة في تعريف التجارة الإلكترونية الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2009 وحدوده، والمبادئ التوجيهية ذات الصلة. وقد تبادل أكثر من 70 خبيراً من فرقة العمل المعنية بالاقتصاد والقياس والتحليل الرقمي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفرقة العمل المعنية بقياس التجارة الإلكترونية التابعة للأونكتاد، بالإضافة إلى ممثلين مدعوين عن منصات التجارة الإلكترونية، وجهات النظر حول التعريف المستخدم على نطاق واسع في العديد من البلدان، مع بعض الاختلافات. بالإضافة إلى ذلك، نوقشت التحديات الإحصائية التي تطرحها التقنيات الناشئة ونماذج الأعمال الناشئة، بالإضافة إلى التمييز بين التجارة الإلكترونية والأنشطة الرقمية وقياس منصات الوساطة الرقمية. وأخيراً، أشار ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن المنظمة ستراعي نتائج المناقشات في مراجعة التعريف وتفسيره والمبادئ التوجيهية الخاصة به، في عامي 2025 و2026. وستناقَش القضايا التي أثيرت خلال حلقة العمل فيما يتعلق بقياس قيمة التجارة الإلكترونية في إطار أعمال فرقة العمل المعنية بقياس التجارة الإلكترونية.

14- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أثيرت أسئلة حول أفضل طريقة لقياس التجارة الإلكترونية عبر الحدود، مثلاً عند تناول الاستهلاك في الخارج (الأسلوب 2)، وكيفية تسجيل مكونات التجارة الإلكترونية الدولية في ميزان المدفوعات. وأشار المتحاور إلى أنه أياً كان الإطار المستخدم، ينبغي أن يكون قابلاً للتكيف ومحايداً من الناحية التكنولوجية، نظراً لتطور التكنولوجيا وتباين مستويات انتشارها بين البلدان. ولاحظت أمانة الأونكتاد أن القياس ينطوي على اعتبارات عملية ومفاهيمية؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنتج نظم التسوق عبر الإنترنت بيانات منظمة، على عكس المعاملات المتفق عليها من خلال الرسائل

(4) Task group on measuring e-commerce, 2024, Update on activities, available at https://unctad.org/meeting/working-group-measuring-e-commerce-and-digital-economy-fifth-meeting. (فرقة العمل المعنية بقياس التجارة الإلكترونية، 2024، تحديث بشأن الأنشطة).

المكتوبة يدوياً، مثل تلك المرسلة عبر نظم البريد الإلكتروني وتطبيقات التراسل ووسائل التواصل الاجتماعي؛ والهدف هو إيجاد إطار إحصائي قابل للتطبيق من شأنه أن يتيح مستوى معيناً من الشفافية والقابلية للمقارنة؛ ولا بد أن تكون المبادئ التوجيهية الإحصائية الجديدة مصحوبة بأنشطة في مجال بناء القدرات. واقترح أحد المندوبين أن توجه فرقة العمل المعنية بقياس التجارة الإلكترونية دعوةً إلى شركات التجارة الإلكترونية التي لديها نماذج أعمال معينة، مثل شركات التسليم المباشر، إلى تبادل الأفكار حول كيفية عمل هذه النماذج وضرورة إدماجها في إحصاءات التجارة الإلكترونية. واقترح عدد من الخبراء أن تشير الإرشادات الإحصائية إلى عدة مسارات أو مستويات، كأن تشير مثلاً إلى مسار لمنصات الوساطة الرقمية وآخر للتسوق باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو غيرها من المنصات غير الرسمية. وأشار الرئيس إلى أن فرقة العمل المعنية بقياس التجارة الإلكترونية شرعت بالفعل في مناقشة بعض هذه القضايا، وشجع البلدان التي لم تنضم إلى فرقة العمل بعدُ على الانضمام إلى المناقشات؛ وفيما يتعلق بدعوة شركات القطاع الخاص، اقترح الرئيس أن تبدأ فرقة العمل بدعوة البلدان الأعضاء إلى تبادل الخبرات في إشراك شركات القطاع الخاص.

رابعاً- البند 5
عمليات قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي غير القائمة على الدراسات الاستقصائية

15- ناقش الفريق العامل مصادر البيانات غير القائمة على الدراسات الاستقصائية لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وشُجع المشاركون على تبادل التجارب الوطنية في الاستفادة من البيانات الإدارية، والبيانات الضخمة، ونظم الدفع الإلكترونية. وتضمنت العروض رؤى حول التطبيقات العملية، وسلطت الضوء على التحديات وحددت استراتيجيات لدمج مصادر البيانات غير القائمة على الدراسات الاستقصائية في النظم الإحصائية الرسمية. وشُدِّد على الحاجة إلى صقل المنهجيات من أجل استيعاب ديناميكيات التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية بشكل أفضل، لا سيما في سياق المعاملات عبر الحدود.

16- وعرض ممثل عن بنك جامايكا النهج المتبع في جامايكا للاستفادة من مصادر البيانات غير القائمة على الدراسات الاستقصائية لقياس التجارة الرقمية. وأفاد بأن البنك أعد جرداً شاملاً لمصادر البيانات يجمع بين السجلات الإدارية التقليدية والمنهجيات المبتكرة. وتشمل مصادر البيانات الرئيسية الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، مثل الاستقصاء المتعلق بالظروف المعيشية (الذي يعكس المعاملات المطلوبة رقمياً)، والبيانات الجمركية التي يُحصل عليها من خلال النظام الآلي للبيانات الجمركية التابع للأونكتاد (التي توفر معلومات مفيدة حول السلع المطلوبة رقمياً، لا سيما من خلال إحصاءات البريد السريع)، ومعاملات بطاقات الائتمان التي يرصدها مصرف جامايكا (مع وجود صعوبة في التمييز بين معاملات المقيمين وغير المقيمين) وسجلات الضرائب الإدارية. وأكد ممثل البنك على التحديات التي ينطوي عليها مستوى التفصيل فيما يتعلق ببيانات بطاقات الائتمان والحاجة إلى إصلاحات تشريعية من أجل تحسين قياس التجارة الرقمية؛ وسلط الضوء على دمج تقنيات البيانات الضخمة، مثل استخراج البيانات من الإنترنت والتفتيش على المواقع الإلكترونية، لتحديد الشركات التي توفر خصائص مثل أزرار الشراء وربطها بالسجلات الإدارية. وتهدف المنهجية المتبعة في جامايكا، على الرغم من أنها مستهلكة للموارد، إلى زيادة دقة إحصاءات التجارة الرقمية وتوسيع نطاقها، مع التركيز على سد الثغرات في البيانات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. وأخيراً، حدد ممثل البنك الفرص المتاحة لتحسين البنية التحتية لجمع البيانات وتعزيز التعاون الدولي من أجل تحسين ممارسات القياس.

17- وقدم ممثلون عن إدارة الإحصاء في مصرف إندونيسيا عرضاً مفصلاً عن النهج المتبع في إندونيسيا لتجميع إحصاءات التجارة الرقمية باستخدام مصادر بيانات غير قائمة على الدراسات الاستقصائية. وأفادوا بأن المصرف يستخدم منهجية "التاجر الرقمي" للتعرف على الشركات المشاركة في التجارة الرقمية عبر الحدود ومطابقة المعاملات عبر مجموعات بيانات متعددة. وتشمل مصادر البيانات الرئيسية نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية، والتصاريح الجمركية، وبيانات بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي ومنصات الأسواق الرقمية. وتُستخدم تقنيات التنقيب في النصوص وتجميع البيانات الخاصة بنفس الكيان بغية تنظيف البيانات وتوحيدها، وتسوية التناقضات المتعلقة مثلاً باصطلاحات التسمية. وتُستخدم تقنيات من قبيل استخراج البيانات من الإنترنت والتفتيش على المواقع الإلكترونية لاستخراج البيانات من المواقع الإلكترونية ومنصات الأسواق الرقمية، والتعرف على شركات الأعمال التي لها وجود تجاري على الإنترنت. وسلط المتحاورون الضوء على الجهود المبذولة لالتقاط معاملات التجارة الإلكترونية المنخفضة القيمة بالاعتماد على التصاريح الجمركية وبيانات الدفع بالبطاقات وتصنيف تجار المنصات الرقمية الوسيطة من خلال ربط نشاط المنصة بالبيانات الجمركية والمالية؛ وعلى الرغم من مستوى الدقة الذي يميز هذا النهج، لا تزال هناك تحديات تشمل في جملة أمور كثافة استخدام الموارد والحاجة إلى مزيد من الأتمتة وإدماج الإقرارات الضريبية الرقمية المتعلقة بالقيمة المضافة، وأكد المتحاورون على أهمية الاستفادة من التحليلات المتطورة والنهوض بالتعاون مع السلطات الضريبية لتوسيع نطاق عمليات قياس التجارة الرقمية وزيادة موثوقيتها.

18- وعرض ممثل عن بنك فرنسا النهج المتبع في فرنسا لقياس التجارة الرقمية الدولية، وركز على الواردات من المنتجات الاستهلاكية، وسلط الضوء على استخدام بيانات الدفع ببطاقات الائتمان التي تُجمع بموجب لوائح البنك المركزي الأوروبي من أجل تقدير قيمة الواردات الرقمية للأسر المعيشية وتأثيرها على ميزان المدفوعات. وتبيّن النتائج الرئيسية في جملة أمور أن الواردات الرقمية تمثل 5,3 في المائة من إجمالي الواردات و2,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع وجود اختلافات كبيرة في التكوين القطاعي والجغرافي مقارنةً بالتدفقات التجارية التقليدية. وتشكل الخدمات المادية، مثل خدمات السفر والإقامة التي يتم حجزها من خلال المنصات الأجنبية، نصيب الأسد من الواردات الرقمية. وأفاد بأن التوزيع القطاعي يبيّن أن الخدمات الرقمية، والسلع، والخدمات المالية تسهم بقسط مهم أيضاً في الواردات الرقمية، مشيراً إلى استمرار التحديات فيما يتعلق بفصل هوامش الخدمات المالية عن الأصول الأساسية. وأشار ممثل البنك إلى الدور غير المتكافئ للمنصات المالية في دفع الواردات الرقمية، حيث تستأثر أيرلندا ولكسمبرغ ومملكة هولندا بحصة كبيرة بحكم الأدوار التي تؤديها بصفتها مراكز للتجارة الرقمية. وأخيراً، أكد على أهمية صقل المنهجيات، لا سيما لتحديد هوامش الخدمات المالية ومعالجة التركز الجغرافي، لكي تعكس الإحصاءات الرسمية ديناميكيات التجارة الرقمية بشكل أفضل.

19- وقدم ممثل عن مكتب الصرف في المغرب عرضاً مفصلاً عن الجهود الوطنية المبذولة لقياس التجارة الرقمية من خلال مصادر بيانات غير قائمة على الدراسات الاستقصائية، بما في ذلك استخدام البيانات المصرفية، من قبيل المعاملات التي تتم بالبطاقات المصرفية المغربية محلياً وخارجياً، والبيانات الجمركية التي تُجمع من خلال نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية. وأفاد بأن الإصلاحات الأخيرة، مثل استحداث الرموز الجمركية المخصصة للتجارة الإلكترونية في عام 2022، قد أتاحت الإمكانية لتتبع السلع المطلوبة رقمياً بشكل أفضل. وأشار إلى أن واردات التجارة الإلكترونية قد شكلت 0,03 في المائة من إجمالي الواردات في عام 2024، مع تسجيل نمو في فئات معينة مثل الملابس والإلكترونيات والسلع المصنعة. وتشمل التحديات المطروحة تحديد الشركات التي لديها نشاط كثيف في مجال التجارة الإلكترونية وتكييف الإجراءات الجمركية مع بيئة التجارة الرقمية. وأخيراً، أكد ممثل مكتب الصرف على

التزام المغرب بصقل المنهجيات الإحصائية وتعزيز التعاون بين السلطات التجارية والجمركية والمالية لدعم تطوير التجارة الإلكترونية.

20- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، نظر المندوبون في المنهجيات العملية لاستخدام البيانات غير القائمة على الدراسات الاستقصائية من أجل قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وأعرب أحد المندوبين عن شواغل تتعلق بصعوبة استخدام تقنية استخراج البيانات من شبكة الإنترنت للربط بين البيانات الإدارية المستمدة من سجلات شركات الأعمال والبيانات المستمدة من المواقع الإلكترونية للشركات، مشيراً إلى عدم الاتساق بين البيانات المعروضة عن شركات الأعمال في المصادر الإلكترونية والمصادر الرسمية، مما يؤثر على دقة الإحصاءات. وذكر مندوب آخر أن أنشطة شركات الأعمال في جامايكا، على سبيل المثال، تكون مرتبطة بأرقام التسجيل الضريبي، مما يساعد على الربط بين البيانات المستخرجة من شبكة الإنترنت والكيانات المسجلة لدى إدارة الضريبة، على الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة بسبب شركات الأعمال غير المسجلة. وناقش أحد المندوبين الكيفية التي يمكن بها تحديد معاملات التجارة الإلكترونية بالاعتماد على البيانات الجمركية. ووصف عدد من المتحاورين المنهجية المتبعة في إندونيسيا لتحديد التجار الرقميين، والتي تعتمد في جملة أمور على مطابقة البيانات الجمركية مع الأسماء التي يم تحديدها من خلال استخراج البيانات من شبكة الإنترنت والمناقشات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وسلطوا الضوء على استخدام وثائق الشحن لتحديد المعاملات المنخفضة القيمة، باستثناء المواد التي يرسلها العمال المهاجرون. وسلط أحد المتحاورين الضوء على استخدام الخوارزميات في جامايكا لتصنيف شركات الأعمال ودمج البيانات المستمدة من السجلات الإدارية والجمركية تعزيزاً لدقة التحليل. وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين حول تحديد التجارة الإلكترونية من خلال فحص الأزرار المخصصة للتبرع على المواقع الإلكترونية، أكد أحد المتحاورين على ضرورة التدقيق في أنماط التبرع التي قد تكون مؤشراً على آليات محتملة للتهرب الضريبي. وفيما يتعلق باستفسار من الرئيس بشأن التصنيف، قدم عدد من المتحاورين معلومات مفصلة عن كيفية تصنيف المواقع الإلكترونية التابعة للشركات في إندونيسيا، حيث يتم تحليل البيانات المتعلقة بأنشطة الشركة على الإنترنت وتُستكمل ببيانات الاستقصاءات العامة، حيثما أمكن، للتحقق مما إذا كانت الشركة لديها معاملات دولية. ولخص الرئيس الإمكانات التي يتيحها استخراج البيانات من شبكة الإنترنت وأشار إلى الصعوبة في بلوغ مستوى مقبول من التفصيل والدقة في تصنيف بيانات التجارة الرقمية.

خامساً- البند 6
بناء القدرات لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

21- بحث الفريق العامل، في هذه الجلسة، الجهود التي تبذلها البلدان لتطوير قدراتها في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وناقش ما يقدمه الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية من مساعدة تقنية ودعم لبناء القدرات، فضلاً عن أولويات البلدان في مجال بناء القدرات.

22- وقدم ممثل عن أمانة الأونكتاد عرضاً مفصلاً عن نظام معلومات إحصاءات التجارة في الخدمات، الذي يشكل جزءاً من بناء القدرات في مجال تعزيز قياس وتحليل التجارة والخدمات، بما في ذلك التجارة والخدمات الرقمية. وأفاد بأن الخدمات تشكل عنصراً أساسياً في البنى التحتية الرقمية والمادية التي تقوم عليها سلاسل الإمداد العالمية، وأن التجارة في الخدمات التي يمكن تقديمها رقمياً تتزايد بوتيرة أسرع من الخدمات الأخرى، ومع ذلك هناك فجوات كبيرة في البيانات فيما يتعلق بأنواع الخدمات المتداولة والشركاء وأساليب التوريد. وأشار إلى أن مشروع نظام المعلومات قد بدأ في عام 2015 فيما يتعلق بعمل

الأونكتاد مع بلدان غرب أفريقيا، وهو يهدف إلى مساعدة البلدان على جمع البيانات عن التجارة في الخدمات من شركات الأعمال والحصول على معلومات أكثر تفصيلاً. والنظام مصمَّم لكي تستخدمه السلطات الإحصائية الوطنية، وهو يوفر وحدة لجمع البيانات عبر الإنترنت ويتيح جمع البيانات المتعدد الوسائط. ويمكّن النظام من توجيه طلبات إلى شركات الأعمال للحصول على بيانات بشأن التجارة في الخدمات، ثم معالجة البيانات والتحقق من صحتها وتصويبها ونشرها. ويتماشى النظام مع المبادئ التوجيهية الدولية لتجميع الإحصاءات المتعلقة بالتجارة في الخدمات، مما يعزز إمكانية المقارنة بين البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تكييف مستوى التفصيل حسب خصائص كل بلد، ويمكن تنفيذ الوحدات (إدارة الاستقصاءات، وإدخال البيانات، وتنظيفها وتجميعها وضمان جودتها ونشرها) وفقاً للقدرات المتطورة. فعلى سبيل المثال، يمكن لبلد ما تطبيق وحدة جمع البيانات عبر الإنترنت فقط، ثم إدخال البيانات المجمعة باستخدام أي نظام معلومات آخر أو استخدام وحدة ضمان الجودة لتحليل مجموعات البيانات الموجودة. ولا يعمل النظام بمثابة منتج نهائي؛ ورغم أنه طُبِّق بشكل رئيسي في غرب أفريقيا، هناك اهتمام كبير وإمكانية واسعة لاستخدامه في بلدان أخرى. وفي الدورة السادسة والخمسين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، التي ستعقد في آذار/مارس 2025، يهدف الأونكتاد إلى عقد حدث جانبي حول النظام، وهو يرحب بمشاركة الإحصائيين الوطنيين الذين يرغبون في معرفة المزيد عن النظام. وأخيراً، أشار ممثل الأمانة إلى أن الأونكتاد يتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية على توفير دورات تعليمية إلكترونية حول إحصاءات التجارة في الخدمات، مجاناً، باللغتين الإنكليزية والفرنسية، استناداً إلى *دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات*، وأفاد بأن عدد المشاركين في هذه الدورات بلغ أكثر من 000 7 مشارك منذ عام 2016.

23- وقدم ممثل عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عرضاً مفصلاً عن دراسة استقصائية بشأن التجارة الرقمية أنجزتها الجهات المشاركة في إعداد *دليل قياس التجارة الرقمية* وأُنجزت في عام 2024 لتقييم التقدم الذي أحرزته الجهات المعنية بجمع البيانات (المكاتب الإحصائية الوطنية والبنوك المركزية والوكالات الأخرى المعنية بإحصاءات التجارة الدولية) في إنتاج إحصاءات رسمية عن التجارة الرقمية ومدى توافر المعلومات عن التجارة الرقمية التي يمكن استخدامها لتجميع الإحصاءات الرسمية. وتبيّن النتائج الأولية أن غالبية المجيبين يفتقرون إلى معلومات عن التجارة المطلوبة رقمياً؛ أما المجيبون الذين لديهم مثل هذه المعلومات فقد حصلوا عليها بشكل أساسي بالاعتماد على البيانات الجمركية، تليها استقصاءات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الأعمال، ثم استقصاءات شركات الأعمال. وقد أفادت بعض البلدان (35) بأنه من الممكن تقدير التجارة المطلوبة والتجارة المنجزة رقمياً، في حين أشارت بلدان أخرى إلى أنه من الصعب تقدير الطلب بالاعتماد على الدراسات الاستقصائية لأنها لا تفرز نتائج مجدية في هذا الصدد. وأشار ممثل المنظمة إلى ندرة المعلومات المتعلقة بمنصات الوساطة الرقمية وإلى وجود تحدّييْن حاسميْن في قياس التجارة الرقمية، وهما أن المصادر غالباً ما لا تقدم تفاصيل كافية عن المنتجات لوضع تقديرات معقولة؛ وأن المؤسسات التي تتولى قياس أجزاء مختلفة من التجارة الرقمية لا تعمل معاً. وأخيراً، أشار ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الحاجة إلى بناء القدرات فيما يتعلق بالدليل.

24- وقدم ممثل عن دائرة الإحصاء في أندورا عرضاً مفصلاً عن تنفيذ عملية جمع للبيانات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الشركات وبالتجارة الإلكترونية، وهي عملية تُجرى كل سنتين منذ عام 2018. وقد ساعدت هذه العملية في بناء قدرات النظام الإحصائي الوطني، ودعمت النتائج المنشورة جهود الحكومة الرامية إلى تطوير الرقمنة. وأفاد بإجراء استقصاء مخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر الإنترنت، يتضمن أسئلة تسترشد بالمبادئ التوجيهية الإحصائية للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. وقد تطلب إجراء هذا الاستقصاء للمرة الأولى بذل جهد بيداغوجي كبير

لشرح الأسباب التي تجعل من الجواب على الاستبيان أمراً واجباً وضرورياً ومهماً للمجيبين، مثل الشركات المملوكة للأسر. وأشار إلى أن الدراسة الاستقصائية واسعة النطاق وأفرزت نتائج أساسية قيّمة يمكن لأندورا من خلالها تحديد مدى انتشار اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار فيها بين الشركات ومدى أهمية التجارة الإلكترونية في المبيعات المحلية والأجنبية، فضلاً عن توضيح المجالات التي يمكن زيادة تطويرها. ويمكن أن توفر تجربة جمع البيانات في أندورا رؤى للبلدان غير الساحلية الصغيرة الأخرى بشأن كيفية إجراء استقصاء مخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفائدته.

25- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أشارت أمانة الأونكتاد إلى أن المشروع الأولي لنظام معلومات إحصاءات التجارة في الخدمات قد نُفِّذ بدعم من البنك الدولي في بلدان غرب أفريقيا وأن هناك حاجة إلى شركاء آخرين من أجل توسيع نطاق تنفيذ المشروع ليشمل بلداناً ومناطق أخرى؛ وأفادت بأن التعاون مع كيانات أخرى، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يمكن أن يساعد في دعم توسيع نطاق النظام ليشمل بلداناً أخرى، ويكفل ديمومته. وفي المستقبل، يمكن أن يشمل التدريب على النظام *دليل قياس التجارة الرقمية*؛ وفي عام 2024، ركزت أنشطة بناء القدرات المتعلقة بالدليل على حلقات عمل إقليمية نظمتها الجهات التي اشتركت في إعداد الدليل والشركاء الآخرون. وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين حول ما إذا كانت الخدمات المصدرة تُعدّ ضمن المنتجات الرقمية وتُعتبر جزءاً من التجارة الرقمية، أجاب أحد المتحاورين بالقول إن أندورا تركز على الخدمات المصدرة التي يتم شراؤها رقمياً. وأشار ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن الدليل يقدم أمثلة على كيفية حساب الخدمات التي تُطلب محلياً من مزود خدمات في الخارج. وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين عن الخدمات المطلوبة من مقدمي الخدمات المحليين، من قبيل خدمات الحكومة الإلكترونية، أفادت المنظمة بأن الدليل لا يتناول صراحةً خدمات الحكومة الإلكترونية، ولكن، كما في حالة القطاع المالي، يمكن استخدام إطار جداول العرض والاستخدام الرقمي لاستخراج المعلومات عن القطاع الحكومي. وأشار الرئيس إلى أن إحصاءات التجارة الإلكترونية في سنغافورة، على سبيل المثال، تشمل الإيرادات التي تولدها الكيانات الحكومية التي تؤدي وظيفة اقتصادية في السوق. وفيما يتعلق ببناء القدرات، أشار أحد الخبراء إلى أن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي لديه استراتيجية للتعاون الدولي في المجال الإحصائي تشمل التعامل مع العديد من البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتعزيز العلاقات الخارجية الثنائية مع عدد من البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة؛ وأن المكاتب الإحصائية الوطنية يمكنها التواصل مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

سادساً- البند 7
مواضيع يمكن أن ينظر فيها الفريق العامل مستقبلاً

26- ناقش الفريق العامل، وفقاً لاختصاصاته، المواضيع التي يمكن بحثها في الاجتماعات المقبلة والتي ستُقترح في الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وسيبت فريق الخبراء الحكومي الدولي في بنود جدول الأعمال المؤقت التي ستُناقش في الاجتماع السادس للفريق العامل في أواخر عام 2025.

27- وتستحق جميع بنود جدول الأعمال مزيداً من المناقشة، ولكن نظراً لضيق الوقت المتاح، اقتُرح أن يحتفظ الفريق العامل ببنود جدول الأعمال التالية لاجتماعه المقبل: التقدم المحرز فيما تضطلع به المنظمات الدولية المعنية من عمل في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ وقياس قيمة

التجارة الإلكترونية؛ وتنمية القدرات لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصـــاد الرقمي. ونظراً للاهتمام بتعريف الاقتصاد الرقمي، يمكن للمنظمات الدولية تقديم آخر المستجدات حول العمل المنجز في هذا المجال.

سابعاً- البند 8
اعتماد موجز الرئيس

28- وافق الفريق العامل على أن يَصدر بعد انتهاء الاجتماع موجز للرئيس يعكس القضايا الرئيسية التي نوقشت خلال الاجتماع. وأذن للرئيس ولنائب الرئيس – المقرر بوضع الصيغة النهائية للموجز. وسيُعرض موجز الرئيس على فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في دورته الثامنة، المقرر عقدها في أيار/مايو 2025.

ثامناً- استنتاج

29- وفقاً للبنود الموضوعية من جدول الأعمال، أحال الفريق العامل الاستنتاجات والتوصيات التالية إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي:

(أ) في التقدم المحرز في قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي: يوصي بأن يواصل الأونكتاد جهوده الرامية إلى التحسين التدريجي لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي عن طريق العمل مع المنظمات الدولية الأخرى والمكاتب الإحصائية الوطنية في الاجتماعات المقبلة للفريق العامل؛

(ب) في قياس قيمة التجارة الإلكترونية: يطلب إلى الأونكتاد أن يواصل تنسيق عمل فرقة العمل المعنية بقياس التجارة الإلكترونية، وأن يضع مبادئ توجيهية إحصائية يمكن أن تستخدمها البلدان النامية لقياس قيمة التجارة الإلكترونية، وأن يجمع المزيد من المعلومات عن التجارب القطرية فيما يتعلق بالممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة، وأن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في الاجتماع السادس للفريق العامل؛

(ج) في عمليات قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي غير القائمة على الدراسات الاستقصائية: يشجع البلدان على مواصلة استكشاف استخدام مصادر البيانات غير القائمة على الدراسات الاستقصائية في الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، كتكملة للإحصاءات المستمدة من الدراسات الاستقصائية لشركات الأعمال، وعلى تبادل خبراتها في الاجتماع السادس للفريق العامل؛

(د) في بناء القدرات لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي:

‘1’ يقرّ بضرورة تعزيز توافر الإحصاءات القائمة على الدراسات الاستقصائية من البلدان النامية، وبأن الإحصاءات الرسمية ينبغي أن تعكس المشهد المتغير للاقتصاد الرقمي والالتزامات التي أُعرب عنها في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وفي التعاهد الرقمي العالمي؛

‘2’ يدعو مجتمع المانحين إلى زيادة الدعم المقدم من أجل تطوير المنهجيات، بما في ذلك تحديث المؤشرات الأساسية ومشاركة البلدان النامية في الاجتماعات التقنية ذات الصلة، فضلاً عن بناء القدرات والتدريب والمساعدة

التقنية في مجال إحصـــاءات التجارة الإلكترونية والاقتصـــاد الرقمي اللازمة لدعم عملية وضع السياسات؛

(هـ) فيما يتعلق بالمواضيع التي سينظر فيها الفريق العامل مستقبلاً: يوصي الفريقَ العاملَ بإدراج البنود التالية في جدول أعمال اجتماعه المقبل:

‘1‘ التقدم المحرز فيما تضطلع به المنظمات الدولية المعنية من عمل في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛

‘2‘ قياس قيمة التجارة الإلكترونية؛

‘3‘ تحديث المؤشرات الأساسية حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل شركات الأعمال وحول قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

‘4‘ تنمية القدرات لقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

المرفق الأول

قائمة الحضـــور في الاجتماع الخامس للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

1- بلغ عدد المســجلين للمشــاركة في الاجتماع ما مجموعه 105 مشــاركين، 43 في المائة منهم من النساء.

2- وسجل لحضور الاجتماع ممثلو الدول التالية الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
إسبانيا
الإمارات العربية المتحدة
أندورا
إندونيسيا
باكستان
البرازيل
بربادوس
بنما
بيرو
تايلند
تركيا
جامايكا
جزر البهاما
جزر القمر
الجمهورية الدومينيكية
جيبوتي
دولة فلسطين
سري لانكا
السلفادور
سنغافورة
العراق
غواتيمالا
فرنسا
الكرسي الرسولي
كمبوديا
كندا
الكونغو
كينيا
لبنان
المغرب
ملاوي
المملكة العربية السعودية
ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)
النيجر

3- وســجل لحضــور الاجتماع ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية التالية:

جامعة القاهرة
الاتحاد الأوروبي
رابطة شركات البريد السريع العالمية
منظمة العمل الدولية
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
الاتحاد الدولي للاتصالات
مركز التجارة الدولية

مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الاتحاد البريدي العالمي

منظمة القرية السويسرية غير الحكومية

المنتدى الاقتصادي العالمي

منظمة التجارة العالمية

المرفق الثاني

قائمة المراجع المتقاسَمة خلال الاجتماع الخامس للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

يمكن الاطلاع على المساهمات الثلاث والوثائق الموضوعية الست والعروض الـ 14 التي قدمتها المنظمات الدولية والخبراء الوطنيون على الصفحة الشبكية للاجتماع في الرابط https://unctad.org/meeting/working-group-measuring-e-commerce-and-digital-economy-fifth-meeting. وتشمل الموارد الأخرى المتقاسَمة خلال الاجتماع ما يلي:

أندورا

Statistics on equipment and use of ICT and e-commerce in companies)
https://www.estadistica.ad/portal/apps/sites/#/estadistica-en/
(إحصاءات عن معدات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعن التجارة الإلكترونية في الشركات)

كندا

Survey of digital technology and Internet use, 2023
https://www150.statcan.gc.ca/n1/daily-quotidien/240917/dq240917c-eng.htm
(دراسة استقصائية بشأن استخدام التكنولوجيا الرقمية والإنترنت، 2023)

منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي

Handbook on Measuring Digital Platform Employment and Work
https://www.oecd.org/en/publications/handbook-on-measuring-digital-platform-employment-and-work_0ddcac3b-en.html
(دليل قياس التوظيف والعمل في المنصات الرقمية)

صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية

Handbook on Measuring Digital Trade, second edition
https://unctad.org/publication/handbook-measuring-digital-trade
(دليل قياس التجارة الرقمية، الإصدار الثاني)

الاتحاد الدولي للاتصالات

Capacity development statistics
https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/capacitydev/default.aspx
(إحصاءات بشأن تنمية القدرات)

ITU Academy free self-paced online courses on statistics https://academy.itu.int/
(أكاديمية الاتحاد الدولي للاتصالات، دورات تدريبية مجانية للتعلم الذاتي عبر الإنترنت في مجال الإحصاءات)

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

Digital Economy Outlook 2024 volumes 1 and 2
https://www.oecd.org/en/publications/oecd-digital-economy-outlook-2024-volume-1_a1689dc5-en.html; https://www.oecd.org/en/publications/oecd-digital-economy-outlook-2024-volume-2_3adf705b-en.html
(آفاق الاقتصاد الرقمي، 2024، المجلدان 1 و2)

Going Digital toolkit https://goingdigital.oecd.org
(مجموعة أدوات التحول الرقمي)

New perspectives on measuring cybersecurity
https://www.oecd.org/en/publications/new-perspectives-on-measuring-cybersecurity_b1e31997-en.html
(وجهات نظر جديدة بشأن قياس الأمن السيبراني)

Truth quest survey methodology and findings
https://www.oecd.org/en/publications/the-oecd-truth-quest-survey_92a94c0f-en.html
(منهجية دراسة "البحث عن الحقيقة" ونتائجها)

المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي

Database https://ec.europa.eu/eurostat/web/main/data/database
(قاعدة البيانات)

Digital economy and society methodology and publications
https://ec.europa.eu/eurostat/web/digital-economy-and-society/methodology;
https://ec.europa.eu/eurostat/web/digital-economy-and-society/publications
(منهجية ومنشورات بشأن الاقتصاد الرقمي والمجتمع الرقمي)

ICT usage in enterprises survey metadata
https://ec.europa.eu/eurostat/cache/metadata/en/isoc_e_esms.htm
(بيانات وصفية مستمدة من دراسة استقصائية عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات)

Podcast on statistics https://ec.europa.eu/eurostat/web/main/news/podcasts
(بث صوتي (بودكاست) بشأن الإحصاءات)

Publications and statistics explained
https://ec.europa.eu/eurostat/web/main/publications;
https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php
(شرح لمنشورات وإحصاءات)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Course on statistics of international trade in services
https://tft.unctad.org/projects/current-projects/trade-statistics-2015-present/
(دورة عن إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات)

Data hub https://unctadstat.unctad.org/
(مركز بيانات)

Manual for the Production of Statistics on the Digital Economy
https://unctad.org/publication/manual-production-statistics-digital-economy-2020
(دليل إنتاج الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي)

Statistics Quality Assurance Framework https://unctad.org/publication/statistics-quality-assurance-framework
(إطار ضمان جودة الإحصاءات)

Trade-in-Services Statistics Information System
https://unctad.org/programme/trade-services-statistics-information-system-tisstat
(نظام معلومات إحصاءات التجارة في الخدمات)